A

الويبو

WO/PBC/3/4

الأصل : بالانكليزية

التاريخ : ٢٠٠١/٣/٢٩

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثالثة

جنيف ، من ٢٥ الى ٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠١

حسابات فترة السنتين

مذكرة المدير العام

١ - ترد حسابات المكتب الدولي لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ في تقرير الادارة المالية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ . وأرسلت نسخ من ذلك التقرير الى كل دولة عضو في الويبو أو اتحاد باريس أو اتحاد برن في ٣١ يوليه/تموز ٢٠٠٠ .

٢ - وراجع تلك الحسابات مدير دائرة المراجعة الفدرالية السويسرية الذي عينته حكومة سويسرا . وأرسل التقرير الخاص بمراجعة حسابات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للفترة المالية ١٩٩٨ و١٩٩٩ الى كل دولة عضو في الويبو أو اتحاد باريس أو اتحاد برن مصحوبا بتقرير الادارة المالية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ في ٣١ يوليه/تموز ٢٠٠٠ .

٣ - وتنص خلاصة تقرير مراجع الحسابات على الآتي :

"بعد مراجعة الحسابات ، بامكاني اعطاء رأي المراجع المرفق نفسه مع هذا التقرير والمعد وفقا للفقرة ٥ من اختصاصات مراجع الحسابات (المرفق نصها بنظام الويبو المالي) ."

٤ - وجاء في النص الخاص برأي مراجع الحسابات ما يلي :

"فحصت البيانات المالية الواردة في الجداول ٢ و٣ و٥ و٧ و١٥ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ من النص الانكليزي لتقرير الادارة المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ . وتقع مسؤولية اعداد تلك البيانات المالية على عاتق المدير العام . ويقوم دوري على التعبير عن رأيي بشأن تلك البيانات في ضوء المراجعة التي أجريتها للحسابات .

"وقد قمت بمراجعة الحسابات وفقا لقواعد مراجعة الحسابات المشتركة لهيئة مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتقتضي تلك القواعد مني أن أصمم عملية المراجعة وأنفذها بما يكفل قدرا كافيا من اليقين بأن البيانات المالية سليمة من أي خطأ فادح . وتشمل عملية المراجعة أساسا فحص الوثائق المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية على أساس العينات والى الحد الذي يعتبره مراجع الحسابات الخارجي ضروريا في ظروف الحال . وأعتبر أن مراجعة الحسابات التي أجريتها أساس معقول للرأي الذي أبديه في هذا المقام .

"وفي رأيي أن البيانات المالية فيها عرض واف عن كل النقاط الأساسية للوضع المالي في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ ونتائج الأعمال المتعلقة بالأموال للفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وفقا لقواعد الويبو المحددة بشأن المحاسبة في مذكرة تقرير الادارة المالية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ والتي تم تطبيقها بالطريقة المتبعة في الفترة المالية السابقة .

"وفي رأيي أيضا أن أعمال الويبو التي تحققتُ منها عن طريق المعاينة أثناء مراجعة الحسابات كانت في كل جوانبها الأساسية متمشية مع النظام المالي والصلاحية التي منحتها الهيئات المخولة في المنظمة .

"ووفقا للفقرة ٦ من نص اختصاصات مراجع الحسابات المرفق بنظام الويبو المالي ، أعددت أيضا تقريرا مفصلا عن المراجعة التي أجريتها لبيانات الويبو المالية بتاريخ ١٨ يوليه/تموز ٢٠٠٠ ."

٥ - وترد في التقرير المفصل المذكور توصيات لمراجع الحسابات في الفقرات ٢١ و٢٨ و٣١ و٣٤ على النحو التالي . وجاء في الفقرة ٢١ بشأن "الالتزامات غير الواردة في بيان الميزانية" ما يلي :

"٢١- بلغني أن ادارة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قد ردت بعد الى الويبو الضرائب المباشرة والتي يبلغ قدرها ٠٥ر٣٨٧ ٣٠٨ ١ فرنكا في ما يتعلق بالسنوات من ١٩٩٥ الى ١٩٩٨ الواردة في عمود الأصول والموجودات في باب المدينين المختلفين من بيان الميزانية . وتعترض ادارة الولايات المتحدة الأمريكية على رد المبلغ الى الويبو التي سددت مسبقا الضرائب المباشرة للمدير العام المتعاقد عن الجزء المتعلق بالأوبوف من اتعابه . وموضوع النزاع هذا الذي سبق أن ورد في تقرير مراجعة حسابات لفترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ لا يزال قيد النقاش .

التوصية رقم ١ : أدعو المدير العام للويبو الى مواصلة المفاوضات من أجل التوصل الى حل سريع لذلك النزاع ."

٦ - وواصلت الأمانة محادثاتها مع البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وأصبح بامكانها اعلان أن النزاع الذي أشار اليه مراجع الحسابات بشأن رد الضرائب المباشرة الخاصة بالمدير العام المتعاقد والتي سددتها الويبو تغطية لأتعابه المتعلقة بالأوبوف قد تمت تسويته الآن . ولا تزال احدى المسائل المتعلقة بذلك الموضوع قيد النقاش .

٧ - وجاء في الفقرة ٢٨ من التقرير المفصل بشأن " الاشتراكات غير المسددة" ما يلي :

"٢٨- يربو مجموع الاشتراكات غير المسددة حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ على ١٤ مليون فرنك مقابل ١٦ مليون فرنك في نهاية فترة السنتين السابقة . ويرجع معظم الاشتراكات غير المدفوعة الى سنوات عدة . وترد تفاصيل الوضع في الجدول ١١ في الصفحات من ٤٨ الى ٥٧ من النص الانكليزي لتقرير الادارة المالية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ . وكما هو الوضع في منظمات دولية أخرى ، فان المشكلات الناجمة عن الاشتراكات غير المدفوعة لا تزال تثير بعض القلق . ومن شأن الأموال الاحتياطية للاتحادات الممولة من الاشتراكات أن تكفي مبدئيا لتغطية الاشتراكات المتأخرة . ولكن ، ما من أساس قانوني لذلك .

التوصية رقم ٢ : احتراما لمبدأ الاحتراز ، أرى أن من الضروري تخصيص اعتمادات لتغطية الاشتراكات غير المدفوعة كليا أو جزئيا بسحب مبلغ من الأموال الاحتياطية . ومن الجدير بالويبو أن ترسي قاعدة في هذا الشأن لا سيما لتعريف المبلغ المطلوب لتغطية الاشتراكات المتأخرة وتكييف ذلك المبلغ حسب تفاوت الاشتراكات المتأخرة" .

٨ - وفي الوثيقة WO/PBC/2/2 بشأن "تعديل عملية وضع الميزانية وسياسة المنظمة بشأن صناديق الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة وسياسة المنظمة بشأن فائض الميزانية" الصادرة في ٩ أغسطس/آب ٢٠٠٠ ، أخذ المدير العام بتلك التوصية (في الفقرة ٣٣) . وتبعا لتوصية المراجع الخارجي ، اقترح انشاء صندوق احتياطي تبلغ قيمته ١٠ ٣٩٠ ٠٠٠ فرنك سويسري لتغطية الاشتراكات المتأخرة قبل سنة ١٩٩٤ . ومراعاة للاعتبارات التي طرحتها لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المنعقدة في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ ومناقشات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو التي جرت في دورتها المنعقدة في الفترة من ٢٥ سبتمبر/أيلول الى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ ، قررت الجمعية العامة وجمعيات الاتحادات المعنية رفع مستوى الاحتياطيات الخاصة بالاتحادات الممولة من الاشتراكات ليبلغ ٥٠ % من النفقات المقدرة لفترة السنتين ، بدلا من انشاء صندوق احتياطي لتغطية المتأخرات كما قررت تأجيل النظر في انشاء الصندوق المقترح (أنظر الفقرة ١٥١(ب)"٥" من الوثيقة A/35/15) .

٩ - وجاء في الفقرتين ٣٠ و٣١ من التقرير المفصل بشأن "عمليات الجرد" ما يلي :

"٣٠- أقيم خلال فترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ نظام جديد محوسب لرصد المخزونات . وباشرت المنظمة جردا ماديا في نهاية سنة ١٩٩٩ واعتمدت نظاما جديدا للترقيم . وبالرغم من ذلك ، لا تزال الحسابات متفاوتة جدا .

"٣١- ولوحظ من جهة أن الجرد المادي (الذي ناهزت قيمته ٦ر٢٢ مليون فرنك) لم يكن كاملا وكان بعيدا كل البعد عن المستوى المقدر . ومن جهة أخرى ، فان الجرد الحسابي (الذي ناهزت قيمته ٨ر٤٠ مليون فرنك) لم يأخذ في الحسبان بيع بعض الأغراض أو التخلص منها ولم يرد في قائمة الجرد ما يبين شطب تلك الأغراض .

التوصية رقم ٣ : سبق أن ورد في تقرير فترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ أن من المهم التوفيق بين قائمتي الجرد ، أي القائمة الحسابية والقائمة المادية . وأدعو المكتب الدولي من جديد الى مواصلة جهوده الرامية الى حل تلك المشكلة " .

١٠- ووضعت الأمانة نظاما محوسبا متطورا قادرا على اجراء تحليل مفصل لمختلف عناصر قائمة الجرد المادية ووفقت بينها وبين قائمة الجرد الحسابية . وكانت نتيجة تلك الجهود ايجابية جدا . وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ ، بلغت قيمة قائمة الجرد المادية ٢ر٤٠ مليون فرنك سويسري وبلغت قيمة قائمة الجرد الحسابية ٣ر٤١ مليون فرنك سويسري ، ويقل الفرق هنا عن ٣% . وخلال سنة ٢٠٠١ ، عمدت المنظمة الى اعتماد اجراءات جديدة بغية استدراك ذلك الفرق . واستمرت في اطلاع مراجع الحسابات على التقدم الملموس المحرز في ذلك الصدد .

١١- وجاء في الفقرتين ٣٣ و٣٤ من التقرير المفصل بشأن "الصناديق الاستئمانية" ما يلي :

"٣٣- تتولى الويبو ادارة مشروعات وطنية أو مشروعات ممولة من صناديق استئمانية تضعها جهات خارجية . وتودع الأموال الواردة في حسابات مصرفية لكل مشروع (وبلغت قيمتها ١٠ مليون فرنك في نهاية سنة ١٩٩٩) ، علما بأن تلك الحسابات تندرج في نظام الويبو الحسابي . وترد الأموال التي لم تكن مستعملة حتى نهاية سنة ١٩٩٩ في عمود الخصوم والالتزامات من بيان الميزانية في باب الدائنين المختلفين (٦ر٨ مليون فرنك) .

"٣٤- وخلال الفترة المالية ، تدفع من خزانة الويبو قروض للمشروعات الممولة من الصناديق الاستئمانية . وتسوى الحسابات كل ثلاثة أشهر ، أي عندما تسحب المبالغ المستحقة للمنظمة من مختلف الحسابات المصرفية الخاصة بالصناديق الاستئمانية . وعليه ، فلم تكن حسابات الفصل الأخير من سنة ١٩٩٩ (٦ر١ مليون فرنك) قد سويت بعد في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ . وترد المعلومات المتعلقة بكل مشروع من ذلك القبيل بحسب كل بلد في الصفحات من ٧١ الى ٨١ من تقرير الادارة المالية لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ .

التوصية رقم ٤ : من الضروري بيان فرق واضح بين الأصول والموجودات والخصوم والالتزامات بشأن الصناديق الاستئمانية في تقرير الادارة المالية وفي الحسابات إن أمكن" .

١٢- وستبين الأمانة بوضوح الأصول والموجودات والخصوم والالتزامات بشأن مشروعات الصناديق الاستئمانية في التقرير المقبل للادارة المالية . وبناء على النظام المحوسب الراهن الذي وضع سنة ١٩٨٥ ، من الصعب جدا بيان ذلك الفرق في الحسابات ، على أن من المعتزم ادراج ذلك الفرق لدى وضع نظام الادارة المالية الجديد (AIMS) .

١٣- إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة الى التعبير عن آرائها بشأن الحسابات المراجعة لفترة السنتين ١٩٩٨ و١٩٩٩ .

[نهاية الوثيقة]